بسم الله الرحمن الرحيم

الانتخابات التشريعية ⵜⴰⵙⵙⵓⵔⵉⵜ ⵏ ⵜⵎⴰⵡⴰⵙⵜ

الأربعاء 23 شتنبر 2026 ⵙⴹⵜⴰⵏⴱⵉⵔ 23 ⵓⵔⵔⴰⵡ 2026

البرنامج الانتخابي لحزب العدالة والتنمية

حزب العدالة والتنمية

ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⴷ ⵜⵎⵣⴷⵓⴳⵜ

Parti de la Justice et du Développement

البرنامج الانتخابي

الانتخابات التشريعية
ⴰⵙⴻⴼⴼⴰⵢ ⵏ ⵜⵎⴰⵡⴰⵙⵜ
الأربعاء 23 شتنبر 2026
ⵙⵎⴰⵙⵙⵓ 23 ⵛⵜⴰⵏⴱⵉⵔ 2026

البرنامج الانتخابي

لحزب العدالة والتنمية

- المنهجية والمرجعيات
- خلاصات التشخيص
- الرؤية السياسية
- الشعار المركزي
- المحاور وأهم الإجراءات

البرنامج الانتخابي

حزب العدالة والتنمية
ⵓⵔⵟⴰⵢ ⵏ ⵜⵎⵣⴳⵓⵏⵜ ⴷ ⵜⵎⵏⵎⵉⵔⵜ
Parti de la Justice et du Développement

الندوة الصحفية لتقديم البرنامج الانتخابي لحزب العدالة والتنمية

الإثنين 25 ربيع الأول 1448هـ - الموافق لـ 07 شتنبر 2026م

المنهجية والمرجعيات

استند إعداد البرنامج الانتخابي على رسالة التكليف من طرف الأمانة العامة بتاريخ 29 ماي 2025، تلاها تشكيل لجنة مركزية اشتغلت لوضع ومدارسة أرضيات المحاور الكبرى للبرنامج، ثم تنظيم لقاءات دراسية في الفصل الأول من 2026، وتلقي العديد من المذكرات والاقتراحات من الهيئات الشريكة والموازية ومن منظمات المجتمع المدني، وعبر المنصة الرقمية.

اعتمد البرنامج الانتخابي للحزب منهجا شاملا وتفصيليا ليقدم توجهات ومقترحات تهم مختلف مجالات النشاط الوطني، وبالأخص في ميادين السياسة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية والخارجية، كما ينص على ذلك الفصل 88 من الدستور.

ليمثل أساسا تفاوضيا وقوة اقتراحية لبلورة البرنامج الحكومي في حال ترؤس أو مشاركة الحزب في الحكومة؛ وأساسا للترافع وقوة اقتراحية لنواب ونائبات الحزب تؤطر مبادراتهم التشريعية وتعزز أدوارهم الرقابية في حال المعارضة.

1 المرجعيات الدينية والوطنية والدستورية

الثوابت الدستورية والوطنية الجامعة، والحقوق والحريات الدستورية، ومبادئ سيادة القانون وفصل السلط وتعاونها وتوازنها والحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة.

2 المرجعيات السياسية والحزبية

الورقة المذهبية "البرنامج العام" للحزب، والأطروحة السياسية للمؤتمر الوطني التاسع، وتجربة ورصيد الحزب في المعارضة وفي التدبير الحكومي والترابي.

3 المرجعيات التشاركية

المذكرات والمقترحات المقدمة من طرف هيئات الحزب الشريكة والموازية والقطاعية والمجالية، ومذكرات جمعيات المجتمع المدني، والمقترحات عبر المنصة الرقمية المفتوحة.

4 المرجعيات المؤسساتية والمعرفية

تقارير المجلس الأعلى للحسابات، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ومجلس المنافسة، والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، وبنك المغرب، والمندوبية السامية للتخطيط، والدراسات الأكاديمية والخبرات المهنية والقطاعية والميدانية.

البرنامج الانتخابي

حزب العدالة والتنمية
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⴷ ⵜⵎⵙⵙⵓⵔⵉⵜ
Parti de la Justice et du Développement

خلاصات التشخيص 1/3

1. استهداف الهوية الوطنية ومقومات الأسرة المغربية في التعليم والثقافة والإعلام....
2. إضعاف الوظيفة الرقابية والتشريعية للبرلمان، والتعامل بمنطق الأغلبية العددية عوض المقاربة التشاركية، ولاسيما في التشريعات الهيكلية التي تمس الحقوق والحريات الدستورية.
3. إفراغ الجهوية المتقدمة واللامركزية من مضمونها الديمقراطي والتنموي، والتراجع التدريجي عن التدبير الحر، وتهميش دور المؤسسات المنتخبة وممارسة الحلول بالو اقع من طرف السلطات الترابية المُعَيَّنة.
4. تهميش وتراجع دور مؤسسات الوساطة وضعف وتراجع استقلالية الفاعل الحزبي والنقابي والمدني وتراجع قدرتهم على التأطير السياسي والاجتماعي للمواطنين ولمطالبهم المشروعة.
5. تسجيل بعض مظاهر المس بحرية التعبير والصحافة وبالحياة الخاصة للأشخاص، وانحسار حركية الإعلام وحرياته وتراجع مستوى الصحافة المهنية والإعلام التقليدي وتكريس تبعية الجسم الصحفي لذوي المال والسلطة والتركيز على التفاهة ونشر الأخبار الزائفة والتشهير والتمييع.
6. تكريس ظاهرة زواج المال بالسلطة واستغلال مراكز القرار للتشريع على المقاس لتنمية الثروة وتركيزها، ضدا على الاقتصاد الوطني وعلى عموم المقاولات الوطنية والمنتوج المحلي، وضعف التوزيع العادل للثروة ولفرص وعائدات المجهود التنموي.
7. التخبط والارتباك الكبيرين في تنزيل إصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، وورش تعميم الحماية الاجتماعية وعدم استكمال شروط تعميمه واستدامته، وإقصاء فئات عديدة من المواطنين من الاستفادة الفعلية من التغطية الصحية ومن برامج تعميم الحماية الاجتماعية.
8. ضعف الحصيلة الاقتصادية والتنموية وعدم كفاية مناصب الشغل المحدثة، وتصاعد البطالة، ولا سيما لدى الشباب والنساء وحاملي الشهادات، وبطء تفعيل أنظمة دعم الاستثمار وتأخر استفادة المقاولات من الدعم المقرر في ميثاق الاستثمار، وضعف حماية المنتوج الوطني.
9. أزمات متتالية في التعليم والصحة والعدالة وتنامي الاحتجاجات الاجتماعية والقطاعية والفئوية والشبابية والتي بلغت أوجها مع احتجاجات شباب جيل "زيد والهجرة الجماعية نحو سبتة المحتلة، في ظل تفاقم الفقر والهشاشة وموجة غير مسبوقة من غلاء الأسعار وتعطيل الإصلاحات والمس بالمكتسبات وعدم وفاء الحكومة بالتزاماتها...

خلاصات التشخيص 2/3

%13

أزيد من 37% لدى الشباب
بين 15و 24
1,6 مليون عاطل
سنة 2025

1/3

شاب من كل 3 بين 15و 29
غير مشتغلين
وغير متمدرسين
ولا يتابعون أي تكوين

أزيد من 8

مليون مغربي مقصيون
من التغطية الصحية

+315

تفاقم دين الخزينة بحوالي 315 مليار درهم خلال هذه الولاية الحكومية (63 مليار درهم سنويًا)، عوض 455 مليار درهم خلال الولايتين الحكوميتين السابقتين (45,5 مليار درهم سنويا)

94 ألف منصب شغل محدث بين 2022 و2025، وهو رقم بعيد عن التزام البرنامج الحكومي بإحداث 1.000.000 منصب شغل صاف

معدل نشاط النساء 19٪ سنة 2025، وهي نسبة بعيدة جدا عن التزام البرنامج الحكومي برفعها إلى 30٪.

وذلك رغم:

- ✓ توفر أزيد من 150 مليار درهم من الموارد الضريبية الإضافية، بنسبة تطورسنوية تفوق 14%؛
- ✓ وتعبئة 101 مليار درهم من مساهمات المؤسسات والشركات العمومية؛
- ✓ وتعبئة 160 مليار درهم من الموارد الاستثنائية من التمويلات المبتكرة.

البرنامج الانتخابي

حزب العدالة والتنمية
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⴷ ⵜⵎⵙⵙⵓⵔⴰ
Parti de la Justice et du Développement

خلاصات التشخيص 3/3

الولاية الحكومية الحالية:

- كرست أسلوبا تحكميا وإقصائيا في تدبير الشأن العام وفي التشريع وفي الرقابة؛
- وجسدت توجهاً اقتصادياً ليبراليا متوحشا وريعيا وافتراسيا؛
- **وأخلفت وعودها، ولم تفِ بالتزاماتها الواردة في البرنامج الحكومي؛**
- وعمقت الفوارق الفئوية والاجتماعية والمجالية: **المغرب بسرعيتن**؛
- **وأضعفت الثقة في المؤسسات وفي الفاعلين السياسيين.**

من ديباجة البرنامج الانتخابي

الحاجة ماسة إلى عرض سياسي جديد:

"ينطلق من اعتبار الإنسان محور وهدف وأساس العمل السياسي، وأن خدمته والنهوض بأوضاعه وضمان حقوقه في العيش الكريم مسؤولية كل متصدر للشأن العام، وأن العطب الأساسي لسير الدولة متوقف على الإنسان، وتجاوز ذلك يتطلب منتخبين ومسؤولين متسمين بالكفاءة والأمانة، والتزامات تستجيب لانتظارات المواطنين والمواطنات، وخاصة الشباب منهم، تعيد الأمل لهم في غد أفضل، وتسترجع الثقة في العمل السياسي بوصفه وسيلة للإصلاح وخدمة الصالح العام، وفي الفاعلين السياسيين وفي أدوارهم في تدبير الشأن العام بنزاهة وإخلاص ونكران الذات لما فيه مصلحة الوطن والمواطنين والمواطنات."

الرؤية السياسية للبرنامج الانتخابي

المساهمة في إرساء دعائم مجتمع متضامن، يتمتع فيه جميع المواطنين والمواطنات بالأمن والحرية والكرامة والمساواة، وتكافؤ الفرص، والعدالة الاجتماعية، ومقومات العيش الكريم، وذلك من خلال:

- تعزيز الثقة وتكريس مصداقية الاختيار الديمقراطي؛
- محاربة الفساد والريع وتضارب المصالح؛
- ضمان الحق الفعلي والولوج العادل إلى تعليم ذي جودة؛
- ضمان الحق في خدمات صحية وحماية اجتماعية فعلية؛
- ترسيخ نموذج تنموي منتج للثروة ولفرص الشغل اللائق، ومعزز للسيادة الوطنية، ومعالج للفوارق والاختلالات الاجتماعية والمجالية.

البرنامج الانتخابي

حزب العدالة والتنمية
ⵔⵔⵕⵕ ⵏ ⵜⵓⵎⵙⵙⵓⵏⵜ ⴰ ⵜⵓⵎⵏⵉⵜ
Parti de la Justice et du Développement

برنامج الطموح والواقعية والمصداقية

برنامج الكرامة

تحت شعار:

من أجل تحقيق كرامة المواطن

تكريس الحق:

في تعليم ذي جودة

وتغطية صحية فعلية

وشغل لائق

ومجتمع متضامن

برنامج مفصل في 5 محاور و467 إجراء:

المحور الأول	ترسيخ الهوية الإسلامية والوطنية والنهوض بالأسرة وبالقيم المغربية الأصيلة
المحور الثاني	الإصلاح السياسي وتكريس الاختيار الديمقراطي وفعلية الحقوق والحريات
المحور الثالث	إرساء فعلي للخدمات العمومية الأساسية وتصحيح مسارورش الحماية الاجتماعية
المحور الرابع	اقتصاد منتج تنافسي ومستدام، وسيادي ومحدث الفرص الشغل
المحور الخامس	السياسة الخارجية: وحدة، وسيادة، وإشعاع

البرنامج الانتخابي

حزب العدالة والتنمية
ⵜⴰⵣⵎⵔⵜ ⵏ ⵜⵎⴷⵢⴰⵣⵜ ⴰ ⵜⵎⵙⵙⵓⵔⵜ
Parti de la Justice et du Développement

توزيع الإجراءات 467 حسب المحاور الخمس:

1 . الهوية والأسرة والقيم المغربية الأصيلة

أسرة متماسكة
ومجتمع متضامن في الداخل
وفي الخارج

الإجراءات من 1 إلى 43 (43 إجراء)

2 . تكريس الاختيار الديمقراطي وفعلية الحقوق والحريات

ومحاربة الفساد
وتسريع الرقمنة

الإجراءات من 44 إلى 130 (87 إجراء)

3 . إرساء فعلي للخدمات الأساسية

تكريس الحق في تعليم ذو جودة
وتغطية صحية فعلية
وعدالة اجتماعية ومجالية

الإجراءات من 131 إلى 330 (200 إجراء)

4 . اقتصاد منتج تنافسي ومستدام، وسيادي ومحدث الفرص الشغل

تيسير حياة المقاولة ودعم إنتاجيتها
وتكريس الحق في الشغل اللائق

الإجراءات من 331 إلى 436 (106 إجراء)

5 .السياسة الخارجية: وحدة، وسيادة، وإشعاع

صيانة السيادة والوحدة الوطنية والترابية،
والدفاع عن القضايا العادلة وفي مقدمتها القضية الفلسطينية

الإجراءات من 437 إلى 467 (31 إجراء)

البرنامج الانتخابي

حزب العدالة والتنمية
ⵜⴰⵣⵎⵔⵜ ⵏ ⵜⵎⵣⴷⵉⴳⵜ ⴰ ⵜⵎⵏⵎⵉⵔⵜ
Parti de la Justice et du Développement

الانتخابات التشريعية

ⵜⵉⵏⵎⵓⵔⵉ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ

الأربعاء 23 شتنبر 2026

ⵙⴷⵜ 23 ⵛⵓⵜⴰⵏⴱⵉⵔ 2026

المحور الأول

ترسيخ الهوية الإسلامية والوطنية والنهوض بالأسرة وبالقيم المغربية الأصيلة

البرنامج الانتخابي

حزب العدالة والتنمية

ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⴰⵣⵔⴼⴰⵏ ⴰⴷ ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ

Parti de la Justice et du Développement

المحور الأول

ترسيخ الهوية الإسلامية والوطنية والنهوض بالأسرة وبالقيم المغربية الأصيلة

التوجهات:

- اعتبار الهوية الإسلامية والوطنية للمغرب إطارا جامعا يعزز لحمة ومناعة المجتمع ووحدة وقوة الدولة، وهو ما يستوجب العمل على ترسيخ ثوابتها الجامعة وقيمها الأصيلة، وربط السياسات والقوانين والإعلام بالثوابت الدينية والدستورية والوطنية الجامعة للأمة المغربية.
- تمتين التماسك المجتمعي وتعزيز قيم التعاون والتكافل والتطوع وخدمة الصالح العام، في مقابل النزعات الاستهلاكية والفردانية التي تضعف الارتباط بالمجتمع وبالوطن.
- استعادة مكانة الأسرة والطفولة في ترسيخ الهوية الوطنية واعتماد مقاربة الأسرة في بلورة السياسات والبرامج العمومية.
- الحرص على انسجام التشريعات المرتبطة بالأسرة مع المرجعية الإسلامية للمملكة، وأحكام الدستور، وثوابت المجتمع المغربي، ومقاصد العدل والتكافل والاستقرار، باعتبار الأسرة القائمة على علاقة الزواج الشرعي هي الخلية الأساسية للمجتمع، طبقا للفصل 32 من الدستور.
- تقوية قيم المواطنة المسؤولة والملتزمة القائمة على التوازن بين التمتع بالحقوق والقيام بواجبات المواطنة واحترام القانون والمؤسسات وخدمة الصالح العام.
- النهوض بالثقافة والإعلام والقيم وجعل الثقافة رافعة للهوية والتنمية.
- حماية الحقوق والمصالح المشروعة للمغاربة المقيمين في الخارج، وتعزيز مشاركتهم وتمثيليتهم السياسية والمؤسساتية، وتقوية ارتباط مختلف الأجيال بالهوية والثقافة الوطنية، ورفع مستوى رضاهم عن الخدمات العمومية والقنصلية.

المحور الأول

ترسيخ الهوية الإسلامية والوطنية والنهوض بالأسرة وبالقيم المغربية الأصيلة

يتمحور الشق المتعلق بالهوية والأسرة والقيم من البرنامج الانتخابي حول العناوين 6 التالية:

1) ترسيخ الثوابت الوطنية الجامعة والهوية المغربية الأصيلة
2) تمتين التماسك المجتمعي
3) استعادة مكانة الأسرة والطفولة في ترسيخ الهوية الوطنية
4) تقوية قيم المواطنة المسؤولة والملتزمة
5) النهوض بالثقافة والإعلام والقيم
6) مغاربة العالم: تعزيز المشاركة وصيانة الهوية وتعبئة الكفاءات وتجويد الخدمات

البرنامج الانتخابي

حزب العدالة والتنمية
ⵜⴰⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵜⵎⵙⵙⵓⵔⵉⵜ ⴷ ⵜⵎⵏⵎⵉⵔⵜ
Parti de la Justice et du Développement

المحور الأول ترسيخ الهوية الإسلامية والوطنية والنهوض بالأسرة وبالقيم المغربية الأصيلة

أهم الإجراءات:

1. اعتماد مقاربة الأسرة في بلورة السياسات والبرامج العمومية و إقرار سياسة أسرية وطنية مندمجة تتضمن آليات للحد من الطلاق والعنف والهدر المدرسي، وإحداث برامج للتأهيل قبل الزواج، وصندوق لتشجيع زواج الشباب، وتوفير خدمات الوساطة والإرشاد الأسري.
2. مقاومة كل مراجعة لمدونة الأسرة تستهدف الثوابت الدستورية الجامعة للأمة المغربية، ومقاصد العدل والتكافل والاستقرار الأسري، باعتبار الأسرة القائمة على علاقة الزواج الشرعي هي الخلية الأساسية للمجتمع، طبقا للفصل 32من الدستور.
3. إعداد استراتيجية وطنية مندمجة لتعزيز الهوية الوطنية والقيم المغربية الأصيلة والجامعة المراد تعزيزها في مختلف المجالات والقطاعات والبرامج والمناهج التربوية والمضامين الإعلامية.
4. تعزيز الأدوار والموارد البشرية والمالية والبنيات التحتية لمؤسسات الرعاية الاجتماعية.
5. تعزيز منظومة التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف عبر توسيع خدمات الاستماع والتوجيه والمساعدة القانونية والنفسية والصحية.
6. تعزيز الدعم المالي والاجتماعي للأسر الهشة بما يضمن استمراريتها، وخاصة الأسر التي ترعى أطفالا في وضعية إعاقة أو مسنين في وضعية صعبة صحيا.
7. اعتماد برنامج وطني لوقاية وحماية الأطفال والقاصرين من الاستغلال والعنف والإدمان الرقمي والمحتوى الضار وتعاطي المخدرات، ومكافحة الاستغلال الجنسي والاتجار بالبشر والتشغيل المبكر، ودعم الأطفال في وضعية الشارع.
8. إدماج التربية على المواطنة المسؤولة والقيم الوطنية في المناهج والبرامج ومراجعة البرامج والكتب المدرسية لإدماج هذه القيم.
9. اعتماد ميثاق وطني للثقافة والقيم يحدد برامج تعزيز الثقافة الإسلامية والوطنية والهوية المغربية، وحماية الذاكرة الوطنية، ودعم الإبداع وحماية التنوع الثقافي.

البرنامج الانتخابي

حزب العدالة والتنمية
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⴷ ⵜⵎⵙⵙⵓⵔⵉⵜ
Parti de la Justice et du Développement

المحور الأول ترسيخ الهوية الإسلامية والوطنية والنهوض بالأسرة وبالقيم المغربية الأصيلة

أهم الإجراءات:

10. إطلاق صندوق دعم المحتوى الثقافي والرقمي الهادف وتخصيص الدعم بشفافية وتنافسية للأفلام والبرامج الوثائقية، والمحتوى التاريخي والعلمي، والإنتاج الموجه للأطفال...
11. تطوير موقع الإعلام العمومي في النهوض بالهوية الوطنية عبر تطوير البرامج التوعوية حول الحقوق والواجبات الدستورية والوطنية والقانونية والجبائية، وبرامج حول تاريخ المغرب وثوابته، وتعزيز البرامج الثقافية والتربوية، تمثيلية عادلة للجهات والتنوع اللغوي والثقافي.
12. تأهيل دور الشباب والمراكز الثقافية عبر إعادة فتح وتأهيل المؤسسات المغلقة، خصوصا في الجماعات الصغيرة، وتزويدها بالمكتبات والوسائل الرقمية والفضاءات الرياضية والفنية.
13. تسريع تنزيل التحول الجديد في مجال تدبير شؤون الجالية المغربية بالخارج عبر إعادة هيكلة المؤسسات المعنية بالجالية المغربية بالخارج.
14. إخراج القانون الجديد لمجلس الجالية المغربية بالخارج، باعتباره مؤسسة دستورية مستقلة، بشكل يعكس -بشفافية وديمقراطية -تمثيلية مختلف مكونات الجالية المغربية.
15. إخراج القانون الخاص بالمؤسسة المحمدية للمغاربة المقيمين بالخارج، كذراع تنفيذي للسياسة العمومية في هذا المجال، مع تجميع الصلاحيات المتفرقة بين العديد من الفاعلين، وتنسيق وإعداد الاستراتيجية الوطنية للمغاربة المقيمين بالخارج وتنفيذها.
16. إخراج الآلية الوطنية لتعبئة كفاءات المغاربة المقيمين بالخارج، لدى هذه المؤسسة لفتح المجال أمام الكفاءات والخبرات المغربية بالخارج، ومواكبة أصحاب المبادرات والمشاريع.
17. تفعيل المشاركة السياسية والمؤسساتية لمغاربة العالم، وإشراكهم بشكل أوسع وبشفافية وديمقراطية في المؤسسات الاستشارية، وصيانة هويتهم الوطنية.
18. إنشاء قطاع حكومي خاص بشؤون المغاربة المقيمين في الخارج ضمانا لمخاطب رسمي لهم من جهة، ولتوفير الآلية المؤسساتية على مستوى الحكومة لبلورة وتنفيذ وتقييم وتنسيق السياسيات الموجهة لهم من جهة أخرى.

الانتخابات التشريعية

ⵜⵉⵏⴼⴰⵔ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ

الأربعاء 23 شتنبر 2026

ⵙⴷⵓⵊⵓ 23 ⵛⵓⵜⴰⵏⴱⵉⵔ 2026

المحور الثاني

الإصلاح السياسي وتكريس الاختيار الديمقراطي وفعلية الحقوق والحريات

البرنامج الانتخابي

حزب العدالة والتنمية

ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⴰⵎⵙⵙⵓⴷⴰⵏ ⴷ ⵜⵎⵣⵔⵓⵢⵜ

Parti de la Justice et du Développement

المحور الثاني

الإصلاح السياسي وتكريس الاختيار الديمقراطي وفعلية الحقوق والحريات

التوجهات:

- تكريس سمو الدستور والتأويل الديمقراطي لمقتضياته باعتباره مرجعا تعاقديا ساميا يرسخ مبدأ شرعية ومشروعية الفاعل والفعل العموميين.
- ضمان حماية وفعلية الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية، وضمان عدم تقييدها إلا بالقانون وبالقدر الضروري والمتناسب.
- تعزيز ضمانات المحاكمة العادلة بحماية استقلالية وحصانة الدفاع وقرينة البراءة والحق في الطعن، وتحسين شروط الحراسة النظرية والاعتقال الاحتياطي.
- تقريب العدالة من المواطن عبر الحد من بطء المساطر وارتفاع التكلفة وصعوبة تنفيذ الأحكام، وتحسين الولوج إلى المحاكم والمساعدة القانونية.
- جعل القضاء فاعلا في حماية المال العام وتوسيع المراقبة القضائية على الصفقات العمومية.
- حماية الحياة الخاصة بتقييد تدخل الدولة في الفضاء الخاص وحماية حرمة الأشخاص والمنازل والاتصالات والمعطيات الشخصية، وضمان حرية التنقل عبر التراب الوطني والاستقرار فيه، والخروج منه، والعودة إليه.
- تقوية حرية الفكر والتعبير والصحافة بحماية المفكرين والصحفيين والمدونين وضمان استقلالية الإعلام وتعدديته.>

البرنامج الانتخابي

التوجهات:

- تقوية مؤسسات الوساطة عبر تأهيل الأحزاب والنقابات والجمعيات لتقوم بوظائف التأطير والتكوين والتعبير عن إرادة المواطنين والمواطنات، والحد من إضعافها أو تدجينها أو تجاوزها لفائدة شبكات المصالح والوساطات غير المؤسساتية.
- تصحيح مسار إفراغ الجهوية واللامركزية من مضمونهما، وتعزيز الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية التشاركية، ومعالجة التراجع التدريجي عن مبدأ التدبير الحر و إفراغ المؤسسات المنتخبة من محتواها ومن اختصاصاتها لصالح السلطات الترابية المُعَيَّنة.
- إخراج الترسانة القانونية المتعلقة بمكافحة الفساد.
- فرض فصل واضح بين المسؤولية والوظيفة العموميتين والمصالح الاقتصادية الخاصة، وضمان شفافية العلاقات بين المسؤولين العموميين والمقاولات.
- تعزيز استقلالية وفعالية وتفعيل توصيات مؤسسات الحكامة الجيدة والنزاهة والمنافسة والرقابة المالية.
- تسريع ورش التحول الرقمي ورقمنة الإدارات والمقاولات.

المحور الثاني الإصلاح السياسي وتكريس الاختيار الديمقراطي وفعلية الحقوق والحريات

يتمحور الشق المتعلق بالاختيار الديمقراطي والحقوق والحريات من البرنامج الانتخابي حول العناوين 7 التالية:

1) ترسيخ مصداقية الاختيار الديمقراطي؛
2) حماية وفعلية الحقوق والحريات الدستورية؛
3) تنزيل فعلي للجهوية المتقدمة والتدبير الحر واللاتمركز؛
4) تخليق الحياة السياسية والعمليات الانتخابية؛
5) تعميق إصلاح منظومة العدالة والقضاء وصيانة استقلاليته ونزاهته؛
6) تعزيز الحكامة الجيدة ومحاربة الفساد؛
7) تسريع ورش التحول الرقمي ورقمنة الإدارات والمقاولات.

البرنامج الانتخابي

حزب العدالة والتنمية
ⵜⴰⵎⴰⵔⵔⵓⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⴷ ⵜⵎⵏⵎⵉⵔⵜ
Parti de la Justice et du Développement

المحور الثاني الإصلاح السياسي وتكريس الاختيار الديمقراطي وفعلية الحقوق والحريات

أهم الإجراءات:

1. تحيين وتفعيل **الخطة الوطنية للديموقراطية وحقوق الإنسان** بطريقة تشاركية واعتمادها كخارطة طريق لضمان فعلية الحقوق والحريات الدستورية.
2. **مراجعة القوانين المتعلقة بالحريات العامة في اتجاه تعزيز وتيسير سبل ممارستها، وخاصة قانون التجمعات العمومية وقانون الجمعيات...**
3. تعميق إصلاح منظومة العدالة والقضاء وصيانة استقلاليته ونزاهته.
4. **تعديل قوانين تنظيم المهن المرتبطة بمنظومة العدالة (المحاماة؛ العدول؛ الموثقين...) لمعالجة الملاحظات الجوهرية التي أثارتها الهيئات المهنية المعنية وتلك التي تَمُسُّ بالمبادئ الأساسية المؤطرة لهذه المهن وتُخِلُّ بالمسطرة التشاورية مع المهنيين المعنيين.**
5. ضمان سرعة وفعلية تنفيذ الأحكام الصادرة في مواجهة الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية.
6. **تصحيح مسار إفراغ الجهوية واللامركزية والتدبير الحر من مضمونهما، ومعالجة التراجعات السلبية والانحراف الذي حصل عن المبادئ والمقتضيات الدستورية ذات الصلة، لتكريس مكانة الجهوية باعتبارها اختيارا ديمقراطيا وفعلا تنمويا وأداة لتوزيع السلطة والموارد، وتقريب القرار وخدمات القرب من المواطنين، وتحقيق العدالة المجالية.**
7. **تحيين وإعادة تفعيل الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، وتفعيل اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد، والالتزام باجتماعاتها الدورية ونشر مخرجاتها وتنزيل توصياتها.**
8. إخراج القوانين المتعلقة بالمخالفات المرتبطة بحالات تنازع المصالح طبقا للفصل 36 من الدستور، **وتجريم الإثراء غير المشروع لمكافحة الزيادة الكبيرة وغير المبررة في الثروة، وتجريم تسريب المعلومات المتميزة للحصول على الفوائد والامتيازات، وحماية الموظفين العموميين المبلغين عن أفعال الفساد بالإدارات العمومية، وتحيين التشريع المتعلق بالتصريح الإجباري بالممتلكات، ومراجعة قانون المقالع وقانون الاحتلال المؤقت للملك العمومي...**
9. **تسريع التحول الرقمي ورقمنة الخدمات الإدارية للحد من البيروقراطية وإزالة المساحات التقديرية بين الإدارة والمواطن والمقاولة، وتسريع التحول الرقمي للمقاولات وتوسيع اعتمادها للتقنيات الرقمية المتقدمة للرفع من إنتاجيتها ومساهمتها في النمو والتشغيل.**

البرنامج الانتخابي

حزب العدالة والتنمية
ⵜⵉⵣⵔⵉⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⴷ ⵜⵎⵏⵎⵉⵔⵜ
Parti de la Justice et du Développement

الانتخابات التشريعية

ⴰⵙⵎⵔⵙ ⵏ ⵜⵜⴰⵡⵙⵉⵜ

الأربعاء 23 شتنبر 2026

ⵙⴹⵓⵔ 23 ⵛⵓⵜⴰⵏⴱⵉⵔ 2026

المحور الثالث

إرساء فعلي
للخدمات العمومية الأساسية
وتصحيح مسار
ورش الحماية الاجتماعية

البرنامج الانتخابي

حزب العدالة والتنمية

ⵜⴰⵣⴰⵎⵏⵜ ⴰⵏⴰⵎⵓⵔ ⴰⵜⵜⴰⵎⵏⵉ

Parti de la Justice et du Développement

المحور الثالث

إرساء فعلي للخدمات العمومية الأساسية وتصحيح مساروورش الحماية الاجتماعية

التوجهات:

- إرساء منظومة وطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي تتميز بالجودة المستدامة، وتحقق الإنصاف وتكافؤ الفرص، وتحصن الهوية الوطنية الجامعة، وتؤهل المتعلمين للاندماج الاجتماعي والمهني، وتعيد للمدرسة والجامعة العموميتين الثقة والجاذبية.
- بناء منظومة صحية وطنية عادلة ومندمجة وقريبة، تضمن لكل مواطن الحق في الولوج إلى الوقاية والعلاج والدواء في آجال معقولة وبكلفة محتملة، وتربط بين تعميم التغطية الصحية وتوفر الخدمات الصحية وجودتها، وتضع المستشفى العمومي والرعاية الصحية الأولية في قلب المنظومة الصحية الوطنية.
- معالجة الاختلالات التي عرفها تنزيل ورش تعميم الحماية الاجتماعية، ولاسيما إقصاء العديد من الأسر المستحقة بسبب المؤشر ومعايير الاستحقاق واختلاف عتبات الاستفادة بين التأمين الصحي والدعم الاجتماعي المباشر وغياب أو صعوبة إجراءات التظلم وضعف تصحيح المعطيات.
- ضمان حصول المواطنين والمواطنات في القرى والجبال والواحات والمدن الصغيرة على حد أدنى موحد من الحقوق والخدمات الأساسية في التعليم والصحة والماء والنقل والإدارة والاتصالات...
- حماية القدرة الشرائية باعتبارها ليست إجراء ظرفيا لمواجهة موجة غلاء، بل سياسة أفقية تشمل توفير الخدمات العمومية الأساسية والمنافسة والأسواق والطاقة والنقل والسكن والخدمات العمومية، وتهدف إلى ضمان ألا يتحول التضخم والزيادات غير الطبيعية في الأسعار إلى اقتطاع دائم من دخل الأسر.
- ضمان سياسة سكنية منصفة وفق رؤية مندمجة للخدمات الأساسية.
- تكريس الديمقراطية والشفافية في التدبير الإداري والمالي للشأن الرياضي والجمعيات والعصب والجامعات الرياضية.
- معالجة الفوارق المجالية في المنشآت والبنيات التحتية والتجهيزات الرياضية.

يتمحور الشق الاجتماعي من البرنامج الانتخابي حول العناوين 7 التالية:

1) إصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي: مدرسة عمومية موحدة وذات جودة وجامعة وطنية منتجة للمعرفة وقائدة للتنمية؛
2) إصلاح المنظومة الصحية؛
3) تصحيح مساروزش تعميم الحماية الاجتماعية؛
4) تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية؛
5) حماية القدرة الشرائية؛
6) توفير السكن اللائق؛
7) نحو سياسة وحكامة وطنية جديدة للشأن الرياضي.

البرنامج الانتخابي

حزب العدالة والتنمية
ⵔⵣⴱ ⵜⵎⴰⵙⵙⴰⵏⵜ ⴷ ⵜⵎⵏⵎⵉⵔⵜ
Parti de la Justice et du Développement

المحور الثالث

إرساء فعلي للخدمات العمومية الأساسية وتصحيح مساورش الحماية الاجتماعية

أهم الإجراءات:

تكريس الحق في تعليم ذي جودة:

1. إلغاء التمييز بين مدارس الريادة وباقي المدارس، بهدف ضمان مدرسة عمومية موحدة وذات جودة للجميع.
2. إحداث وكالة وطنية للإشراف على التعليم الأولي لدمجه تدريجيا في التعليم الابتدائي، طبقا للمادة 8من القانون الإطار رقم 17-51المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي.
3. اعتماد اللغة العربية لغة أساسية للتدريس، كما تنص على ذلك المادة 31من القانون-الإطار رقم 51.17المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، واعتماد التناوب اللغوي في تدريس بعض المواد العلمية والتقنية أو بعض المضامين والمجزوءات في بعض المواد، في حدود نسبة لا تتعدى 30 % من حصة تدريس بعض هذه المواد أو بعض هذه المضامين والمجزوءات.
4. تطوير وضع اللغة الأمازيغية في المدرسة، كما تنص على ذلك المادة 31من القانون-الإطار رقم 51.17المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي.
5. إلغاء سقف سن المشاركة في مباريات توظيف الأطر التربوية المحدد حاليا في 35سنة، والعودة إلى ما هو معمول به في الوظيفة العمومية.
6. حماية الاستقرار المهني والاجتماعي لنساء ورجال التعليم بما يضمن كرامتهم ويرفع من مردوديتهم البيداغوجية والتربوية داخل المؤسسات التعليمية.
7. إطلاق برنامج وطني فوري للتحكم في القراءة والكتابة والرياضيات في التعليم الابتدائي.
8. استهداف خاص للفتيات في الوسط القروي والمناطق النائية ضمن برامج محاربة الهدر المدرسي.
9. مواصلة دعم برامج الدعم الاجتماعي المدرسي وتعزيز المر اقبة عليها، بما يشمل النقل والإطعام والداخليات والمنح.
10. معالجة وضعية أزيد من 1.000.000 تلميذة وتلميذ تم إقصاؤهم من الدعم الاستثنائي عند الدخول المدرسي، الذين كانوا يستفيدون في السابق من برنامج مليون محفظة.

البرنامج الانتخابي

حزب العدالة والتنمية
ⵜⴰⵣⵎⵔⵜ ⵏ ⵜⵎⵣⴷⵖⵜ ⴰ ⵜⵎⵏⵎⵉⵔⵜ
Parti de la Justice et du Développement

المحور الثالث إرساء فعلي للخدمات العمومية الأساسية وتصحيح مساورش الحماية الاجتماعية

تكريس الحق في تعليم ذي جودة:

11 إرساء خريطة جامعية عادلة، بقطب جامعي مندمج على الأقل في كل جهة، ورفع تمويل البحث العلمي تدريجيا إلى 1.5% من الناتج الداخلي الخام.

12 الرفع التدريجي للطاقة الاستيعابية للتكوين المهني، وربطه بالاقتصاد الرقمي والأخضر والصناعات الجديدة والرعاية الصحية.

تكريس الحق في تغطية صحية فعلية وذات جودة:

13 تخصيص الاستفادة من التغطية والخدمات الصحية المجانية في إطار برنامج "أمو تضامن "حصريا لدى المراكز الصحية العمومية للقرب والمستشفيات العمومية الإقليمية والجهوية والجامعية؛ وتخصيص اعتمادات مالية سنوية من الميزانية العامة مقابل تحمل المراكز والمستشفيات العمومية بتوفير هذه الخدمات بالاستقبال المناسب والعناية والجودة المطلوبة.

14 إلغاء إجراء توقيف الاستفادة من التغطية الصحية، أو ما يسمى "الحقوق المغلقة"، للمرضى المصابين بالأمراض المزمنة والأمراض الخطيرة والحالات المستعجلة بسبب انتهاء بطاقة "أمو تضامن "أو بسبب ديون الاشتراكات.

15 تحسين ظروف العمل والحماية المهنية والنفسية والاجتماعية للأطر الصحية.

16 معالجة الإقصاء الذي طال أزيد من 8مليون من المستفيدين سابقا من نظام المساعدة الطبية المجانية "راميد "واسترجاع حقهم في الاستفادة من التغطية الصحية.

17 إرجاع التغطية الصحية الخاصة بالطلبة بصورة مستقلة عن وضعية انخراط أوليائهم.

18 إقرار التغطية الصحية للوالدين ضمن حقوق المؤمنين.

19 إقرار مراجعة شاملة لسياسة تسعير الدواء خصوصا الأدوية المكلفة ومراجعة المرسوم المنظم لها.

20 تشجيع الإنتاج المحلي للأدوية والمستلزمات الصحية، وتوجيه الاستثمار نحو الصناعات الصحية والدوائية ذات القيمة السيادية والاستراتيجية.

البرنامج الانتخابي

حزب العدالة والتنمية
ⵜⵉⵎⵓⵔⵉⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⴷ ⵜⵎⵏⵎⵉⵢⵜ
Parti de la Justice et du Développement

المحور الثالث إرساء فعلي للخدمات العمومية الأساسية وتصحيح مساورش الحماية الاجتماعية

تكريس الحق في حماية اجتماعية فعلية:

21 تصحيح مؤشر وعتبة الاستفادة من الدعم الاجتماعي المباشر بمقاربة عادلة ومنصفة للاستحقاق، وتوحيد عتبات الاستفادة بين "أمو تضامن "و"برنامج الدعم الاجتماعي المباشر."

22 استبعاد الاستهلاك الأساسي للماء والكهرباء والغاز والهاتف من المعايير التي تؤدي إلى إقصاء الأسر من الدعم المباشر، ومن "أمو تضامن"، واعتماد الدخل الفعلي، والعبء العائلي، والإعاقة، والمرض المزمن في تحديد الاستحقاق.

23 إقرار دعم إضافي للأشخاص في وضعية إعاقة حسب درجة الإعاقة يضمن التغطية عن الأجهزة التعويضية والتأهيل.

تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية:

24 تحسن الحد الأدنى للمعاش.

25 معالجة وضعية أزيد من 54.000 أرملة تم إقصاؤهن من الدعم الاجتماعي المباشر، اللواتي كن تستفدن من برنامج دعم الأرامل قبل 2022.

26 الحفاظ على الحقوق المكتسبة للأرامل في الاستفادة من معاش أزواجهن المتوفين، في حالة الزواج، عبر تعديل كل المقتضيات التشريعية والتنظيمية.

27 اعتماد ميثاق وطني للحد الأدنى الواجب توفيره من الخدمات الأساسية في كل مجال ترابي يشمل البنيات التحتية في التعليم والصحة والنقل والربط الرقمي والماء والتطهير...

28 اعتماد العدالة المجالية في توزيع الاستثمارات العمومية، للحد من التفاوت بين المحاور الاقتصادية الكبرى وباقي جهات وعمالات و أقاليم المملكة.

المحور الثالث

إرساء فعلي للخدمات العمومية الأساسية وتصحيح مساروورش الحماية الاجتماعية

تكريس الحق في سكن لائق:

29 مراجعة الإطار التشريعي والتنظيمي والإجرائي المتعلق بالبناء في العالم القروي، وتبسيط المساطر بما يضمن تيسير استفادة ساكنة العالم القروي، على غرار ساكنة الحواضر، من حقهم في سكن لائق يراعي خصوصية العالم القروي ويضمن استقرار هذه الفئة ضمن مجالها الترابي.

30 تصحيح المقاربة المعتمدة في معالجة دور الصفيح عبر الانتقال من الترحيل الإداري إلى المقاربة الإدماجية والمواكبة الاجتماعية، وإعادة إيواء الأسر قرب مناطق عيشها وعملها متى كان ذلك ممكنا، وتجهيز البقع وتوفير الخدمات الأساسية والمرافق العمومية اللازمة قبل نقل السكان ومنع الإفراغ دون بديل متوفر ولائق.

31 إطلاق برنامج مندمج ومتكامل لمعالجة إشكالية المباني الآيلة للسقوط، ولا سيما في المدن العتيقة.

32 مراجعة برنامج الدعم المباشر للسكن لضمان استفادة الفئات محدودة الدخل والشباب المقبل على الزواج.

33 إعادة الامتيازات الضريبية الممنوحة للتعاونيات والوداديات والجمعيات السكنية مع تأطير عملها بما يحفظ حقوق المستفيدين.

نحو سياسة وحكامة وطنية جديدة للشأن الرياضي:

34 التشريع للقطع مع الخلط والتداخل بين المجالين السياسي والحزبي من جهة والرياضي من جهة أخرى، ولتكريس الديمقراطية والشفافية في التدبير الإداري والمالي للشأن الرياضي.

35 وضع استراتيجية وطنية للرياضة متعددة السنوات وخريطة وطنية للمنشآت والبنيات التحتية الرياضية وترسيخ الحكامة الجيدة وتوضيح الاختصاصات بين مختلف المؤسسات الرياضية.

الانتخابات التشريعية

ⵜⵉⵏⵎⵔⵉ ⵏⵜⵉⵎⵙⵙⵓⵖⵉⵏ

الأربعاء 23 شتنبر 2026

ⵓⵔⵕⵓ 23 ⵛⵓⵜⴰⵏⴱⵉⵔ 2026

المحور الرابع

اقتصاد منتج تنافسي ومستدام، وسيادي ومحدث لفرص الشغل

البرنامج الانتخابي

حزب العدالة والتنمية

ⵓⵔⵟⵓⵟ ⵏ ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⴰ ⵜⴰⵎⵓⵔⵜ

Parti de la Justice et du Développement

المحور الرابع

اقتصاد منتج تنافسي ومستدام، وسيادي ومحدث لفرص الشغل

المنطلقات:

- **ينطلق الشق الاقتصادي للبرنامج الانتخابي للحزب من رؤية تعتبر الإنسان أساس التنمية وغايتها، وتجعل من صون كرامته، وتوسيع فرص عمله، وتوفير وحماية سبل عيشه، وتمكينه من الولوج العادل إلى الفرص الاستثمارية، جوهر أي إصلاح اقتصادي حقيقي.**
- ولا يعتبر البرنامج الاقتصاد مجرد مؤشرات ماكرو-اقتصادية أو نسب نمو مجردة، بل يعتبره مجالا لإنتاج الثروة وتوزيعها العادل، وتعزيز السيادة الوطنية، وخلق فرص الشغل اللائق، وحماية الفئات الهشة، وتقوية الطبقة الوسطى، ودعم المقاولة الوطنية، ومحاربة الريع والاحتكار والفساد، وتكريس العدالة الاجتماعية والمجالية.
- **ويشكل حل مفارقة «الاستثمار-النمو-التشغيل» أي وجود استثمارات ضخمة مقابل نمو اقتصادي غير كاف ومنتج لفرص شغل محدودة- رهانا مركزيا لهذا البرنامج، الذي ينتقل من منطق «النمو من أجل النمو» إلى منطق «النمو المستدام والمُشغِّل»، حيث يصبح التشغيل هدفا في حد ذاته لا مجرد نتيجة فرعية للنمو.**
- كما يقوم الاختيار الاقتصادي للبرنامج على **معادلة النموذج التنموي الجديد في شقه الاقتصادي والتنموي: اقتصاد قوي ومنتج، إنسان مؤهل يستفيد من تعليم وصحة وحماية اجتماعية ذات جودة، ومؤسسات موثوقة قائمة على الحكامة والشفافية ومحاربة الفساد والريع وتكافؤ الفرص، من أجل تنمية مستدامة وشاملة.**
- **ومن ثم، فإن الاختيار الاقتصادي المقترح ضمن البرنامج يقوم على بناء اقتصاد إنساني عادل واجتماعي وتضامني، اقتصاد منتج ومحدث لمناصب الشغل وعادل وتنافسي ومستدام، يثمن العمل والمبادرة، ويضمن المنافسة الشريفة ويحارب الريع والاحتكار والفساد، ويضع المقاولات الوطنية عموما والمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة خصوصا في قلب التنمية.**

البرنامج الانتخابي

حزب العدالة والتنمية
ⵜⴰⵣⵎⵓⵔⵜ ⵏ ⵜⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⴷ ⵜⵎⵏⵎⵉⵔⵜ
Parti de la Justice et du Développement

المحور الرابع

اقتصاد منتج تنافسي ومستدام، وسيادي ومحدث لفرص الشغل

التوجهات:

- **ولهذا الغرض، يرتكز الشق الاقتصادي للبرنامج الانتخابي للحزب على التوجهات التالية:**

✓ اعتبار الإنسان أساس التنمية وغايتها، وجعل الاستثمار في الرأسمال البشري مدخلا مركزيا لأي نموذج تنموي.

✓ ضمان إنتاج فعلي للثروة وتوزيع عادل لها بين عموم المواطنين والمواطنات، وخصوصا الفئات الهشة وذوي الدخل المحدود، وبين الجهات والمدن والقرى.

✓ التوفيق بين الدور المركزي للدولة في التنظيم والتقنين والرقابة وحفظ النظام العام الاقتصادي والمالي، وبين دور المجتمع والقطاع الخاص في المقاولة والعمل والإنتاج والاستثمار.

✓ احترام الملكية الخاصة وتشجيع المبادرة الحرة والمنافسة الشريفة والشفافية والتكافؤ في الولوج إلى الفرص الاستثمارية والمقاولاتية، وفسح المجال بشكل كبير أمام جميع المقاولات بمختلف أحجامها للولوج إلى الصفقات العمومية وللفرص الاستثمارية.

✓ مناهضة الاحتكار والريع والفساد وكل أشكال تركيز الثروة والجمع بين السلطة والمال.

✓ تكريس الحكامة الجيدة الضامنة للتنافسية والمنتجة للفعالية في تدبير الشأن الاقتصادي والمالي.

✓ تشجيع الإنتاج الوطني وحماية المنتوج الوطني، وتقوية القدرة التنافسية للمقاولات المغربية.

✓ تشجيع التنمية المستدامة، وضمان الأمن الغذائي والطاقي والمائي والصحي، ومواجهة التحولات المناخية وحماية الساكنة وسلاسل التموين.

✓ تفعيل وتشجيع الزكاة والوقف، وتنمية أدوار الاقتصاد التعاوني والتضامني، باعتباره آلية داعمة للتنمية والعدالة الاجتماعية، تحارب الهيمنة الاقتصادية وتركيز الثروة.

المحور الرابع

اقتصاد منتج تنافسي ومستدام، وسيادي ومحدث لفرص الشغل

يتمحور الشق الاقتصادي من البرنامج الانتخابي حول العناوين 11 التالية:

1) محاربة الفساد وتنازع المصالح وإعمال قواعد المنافسة الشريفة ومحاربة الاحتكارو اقتصاد الريع؛
2) دعم الاستثمار والنمو والتشغيل؛
3) دعم الصناعة الوطنية، والإنتاج المحلي، وتعزيز السيادة الاقتصادية؛
4) المقاولة والتمويل؛
5) المقاولة والعقار الصناعي والبنيات التحتية؛
6) المقاولة والتشغيل والشباب؛
7) المقاولة والولوج إلى الصفقات العمومية والأسواق وفرص التصدير؛
8) الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والحرف والصناعة التقليدية؛
9) السيادة الغذائية والمائية والطاقية؛
10) المناخ، البيئة، الاقتصاد الأخضر؛
11) المالية العمومية والعدالة الجبائية.

البرنامج الانتخابي

حزب العدالة والتنمية
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⴰⵏ ⵜⵎⵙⵙⵓⵔⵜ
Parti de la Justice et du Développement

المحور الرابع اقتصاد منتج تنافسي ومستدام، وسيادي ومحدث لفرص الشغل

أهم الإجراءات:

دعم الاستثمار والمقاولة والمنتوج الوطني:

1. تنظيم مناظرة وطنية حول الاستثمار والنمو والتشغيل بهدف حصر ومعالجة مختلف العراقيل المؤسساتية والقانونية والتنظيمية والإجرائية والميدانية والمالية والعقارية وغيرها...التي تعيق الاستثمار والنمو والتشغيل.
2. ترجمة توصيات هذه المناظرة في ميثاق وطني -قانون إطار -للاستثمار والنمو والتشغيل يشكل تعاقدا وطنيا وخارطة طريق ملزمة للقطاعين العام والخاص والقطاع المالي ويحدد آليات تحفيز الاستثمار الخاص والمقاولات، ولا سيما المقاولات الصغيرة والمتوسطة، بهدف دعم النمو والتشغيل.
3. توجيه سياسات تحفيز الاستثمار نحو قطاعات السيادة الاقتصادية وخاصة الأمن الغذائي والمائي والطاقي.
4. تكريس الشفافية والتنافسية في الاستفادة من الصفقات العمومية وجعل الاستثمار العمومي رافعة لتطوير شبكة عريضة من المقاولات المغربية في مختلف المهن ومحاربة تركيز الاستفادة على مقاولات معدودة ومحدودة ومحظوظة، ولتوسيع النسيج المقاولاتي وتوفير فرص الشغل.
5. إحداث حصة فرعية داخل الصفقات العمومية لفائدة المقاولات الصغيرة جدا.
6. تبسيط شروط المشاركة في الصفقات الصغيرة، عبر حذف شرط التصنيف المهني بالنسبة للصفقات التي تقل عن مبلغ معين، وتعويض الكفالة البنكية بشهادة ضمان من "تمويلكم" بالنسبة للمقاولات التي لا تلج النظام البنكي.
7. ربط الدعم العمومي والتحفيزات الجبائية والمالية للمقاولات ولاسيما الكبرى بالتزامات دقيقة في التشغيل، والشراء من الموردين المحليين، واحترام آجال الأداء، وتطوير الابتكار.
8. حماية المنتوج الوطني وتعزيز أفضليته في الصفقات العمومية و اتفاقيات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

المحور الرابع

اقتصاد منتج تنافسي ومستدام، وسيادي ومحدث لفرص الشغل

دعم الاستثمار والمقاولة والمنتوج الوطني:

9. تطبيق نسبة 40% للضريبة على الشركات على المقاولات المتواجدة في القطاعات ذات الوضعيات الاحتكارية أو شبه الاحتكارية أو احتكار القلة، من مثل الشركات الكبرى في قطاع المحروقات وشركات الاتصالات والإسمنت...
10. إعادة نسبة 10% للضريبة على الشركات على المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة التي يقل ربحها السنوي عن 300.000 درهم.
11. إلزام الأبناك بتخصيص نسبة معينة من القروض للمقاولات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة والصناعية.
12. بلورة برنامج وطني لتحديث وتأهيل المناطق الصناعية والمجمعات الحرفية المتواجدة، ودعم مشاريع البنية التحتية التي تخدم الأنشطة المهنية)الأسواق، المجمعات الحرفية، مناطق التخزين (و إنشاء صندوق خاص لتمويل هذا البرنامج وهذه المشاريع.
13. وضع تأطير قانوني وبرنامج وطني لعصرنة وتطوير تجارة القرب ولضبط انتشار الأسواق الكبيرة وتضييقها على تجارة القرب.
14. التسريع بإخراج القانون الإطار الخاص بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وتوفير آليات جديدة للتمويل والمواكبة.
15. تطوير المنظومة القانونية للتعاونيات بما يسمح بإدماج منظومات الإنتاج الصناعية والخدمية النشيطة في القطاع المهيكل.
16. إلغاء الإعفاءات الجمركية والضريبية المرتبطة باستيراد المواشي واللحوم، وتعويضها بتقديم دعم مباشر للفلاحين والكسابة الصغار والمتوسطين، موجه لإعادة تكوين القطيع الوطني والحفاظ عليه.

المحور الرابع اقتصاد منتج تنافسي ومستدام، وسيادي ومحدث لفرص الشغل

دعم برامج التشغيل وتشغيل الشباب بالخصوص:

17 وضع سياسة عمومية خاصة بفئة شباب (NEETغير المشتغلين، وغير المتمدرسين، والذين لا يتابعون أي تكوين (تشمل التكوين، والمواكبة الاجتماعية، والفرص التدريبية والمقاولاتية.

18 تقييم وإعادة تصميم ورفع جاذبية البرامج العمومية لتحسين قابلية التشغيل)التكوين بالتدرج، التكوين التأهيلي (....لتكون أكثر استهدافا وخاصة لفئة شباب NEET، وأكثر ارتباطا بحاجيات سوق الشغل.

19 إرجاع امتيازات نظام المقاول الذاتي التي تم تقليصها، وذلك بحذف سقف رقم المعاملات مع الزبون الواحد.

20 إحداث نظام تحفيزي خاص بـ"المقاولة المتناهية الصغر "التي لا يتعدى رقم معاملاتها 3مليون درهم، وفق تعريف المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، عبر إصدار تشريع للأعمال الصغيرة (Small Business Act):يجمع مختلف آليات الدعم الموجهة للمقاولات المتناهية الصغر في إطار معياري موحد، مع إعطاء عناية خاصة للمناطق القروية والجبلية والنائية.

21 تشجيع خدمات القرب)الخدمات الموجهة للأشخاص والعائلات "الاعتناء بالأشخاص المسنين أو في وضعية إعاقة "والخدمات الموجهة للمجتمع "دروس التقوية، الحفاظ على البيئة.(..."

22 وضع نظام خاص بالمقاول الرقمي يراعي خصوصيات أنشطته ويحدد التحفيزات ويعالج الإكراهات القانونية المرتبطة بالتصريح و إتمام العمليات المنجزة بين الخارج والداخل...

23 إدماج وحدات أساسية للتكوين والتدريب على الذكاء الاصطناعي والبرمجة وإدارة البيانات والأمن السيبراني ضمن مؤسسات التكوين المهني.

24 إحداث منصة وطنية للعمل الرقمي عن بعد Freelancingتربط الكفاءات الشابة المكونة بفرص العمل المحلية والدولية، مع مواكبة قانونية وضريبية وتيسير التدابير المتعلقة بنظام الصرف لتيسير التصريح بالدخل المحقق من العمل الحر الرقمي.

25 تقنين الخدمات الرقمية المرتبطة بالنقل والمبيت السياحي...

المحور الرابع اقتصاد منتج تنافسي ومستدام، وسيادي ومحدث لفرص الشغل

حماية القدرة الشرائية ومراقبة الأسعار:

26 مراقبة أسعار المواد الغذائية الأساسية وجودتها ومحاربة المضاربة والاحتكار عبر لجان مراقبة إقليمية دائمة.

27 إصلاح المنظومة القانونية لأسواق الجملة للخضر والفواكه، للقطع مع ريع المأذونيات والوسطاء غير القانونيين، وتفعيل لجان مراقبة الأسواق وتغليظ العقوبات على الاحتكار والتخزين والمضاربة والتواطؤ.

28 دعم النجاعة الطاقية في المنازل والإدارات والقطاعات المستهلكة للطاقة.

29 إقرار نظام دائم للمراقبة والتتبع لضبط وتسقيف هوامش الربح لدى شركات استيراد وتوزيع المحروقات، واستثمار تجربة الإدارات المعنية في تتبع سوق المحروقات دوليا ووطنيا، وضبط تركيبة الأسعار ومكوناتها ومتغيراتها.

30 إعادة تأهيل وتطوير القدرات الوطنية في مجال تكرير وتخزين المحروقات، عبر العمل على تذليل الصعوبات القانونية والعملية لإعادة تشغيل الشركة المغربية للصناعة والتكرير "مصفاة سامير".

الانتخابات التشريعية

ⴰⵙⵎⵙⵙⵉ ⵏ ⵜⵜⴰⵡⵉⵔⵉⵜ

الأربعاء 23 شتنبر 2026

ⵓⴽⵓⵔ 23 ⵛⵜⴰⵏⴱⵉⵔ 2026

حزب العدالة والتنمية

ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⴰⵣⵔⴼⴰⵏ ⴰⵏⴰⵎⵓⵔ

Parti de la Justice et du Développement

المحور الخامس

السياسة الخارجية: وحدة، وسيادة، وإشعاع

البرنامج الانتخابي

المحور الخامس

السياسة الخارجية: وحدة، وسيادة، وإشعاع

التوجهات:

- **اعتبار السياسة الخارجية أداة مترابطة لتحقيق أربعة مقاصد كبرى:**

1) صيانة السيادة والوحدة الوطنية والترابية واستقلالية القرار الوطني؛

2) الدفاع عن القضايا العادلة وفي مقدمتها القضية الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني في تحرير أرضه و إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، ومناهضة المشروع الاستعماري والتوسعي الصهيوني؛

3) تعزيز مكانة المغرب داخل دوائره العربية والإسلامية والإفريقية والدولية؛

4) استثمار العلاقات الخارجية لخدمة التنمية والمصالح الاقتصادية والاجتماعية، كل ذلك في إطار احترام سيادة الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وحسن الجوار، وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية، وبناء علاقات متوازنة مع القوى الكبرى على أساس الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة.

السياسة الخارجية: وحدة، وسيادة، وإشعاع

يتمحور الشق الخاص بالسياسة الخارجية من البرنامج الانتخابي حول العناوين 7 التالية:

1) صيانة السيادة والوحدة الوطنية والترابية
2) دعم قوي ولا مشروط للقضية الفلسطينية ومناهضة التطبيع
3) توطيد علاقات المغرب بعمقه العربي والإسلامي
4) تعزيز العمق الإفريقي للمغرب
5) تطوير العلاقات الإقليمية والدولية للمغرب
6) تعزيز الأمن والسلم والتعاون الدولي
7) تقوية الدبلوماسية الاقتصادية

البرنامج الانتخابي

حزب العدالة والتنمية
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⴷ ⵜⵎⵙⵙⵓⵔⵉⵜ
Parti de la Justice et du Développement

المحور الخامس السياسة الخارجية: وحدة، وسيادة، وإشعاع

أهم الإجراءات:

1. صيانة السيادة والوحدة الوطنية والترابية ودعم المجهودات الوطنية في الدفاع عن مغربية الصحراء وفي تفعيل مبادرة الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية.
2. دعم قوي ولا مشروط للقضية الفلسطينية؛ ورفض ومناهضة كل أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني المجرم، وكل ما يرتبط به من علاقات و اتفاقيات ومكتب الاتصال ولجنة الصداقة البرلمانية؛ وحماية المؤسسات الوطنية والجامعات والجمعيات والاقتصاد والإعلام... من الاختراق الصهيوني والتطبيعي.
3. دعم المبادرات القانونية والبرلمانية والدولية المتعلقة بعدم الإفلات من العقاب ومساءلة مجرمي الحرب من الكيان الصهيوني على ما ارتكبوه من جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية في حق الشعب الفلسطيني.
4. دعم جهود توطيد علاقات المغرب بعمقه العربي والإسلامي.
5. دعم جهود تعزيز العمق الإفريقي للمغرب.
6. دعم جهود تطوير العلاقات الإقليمية والدولية للمغرب.
7. دعم جهود تعزيز الأمن والسلم والتعاون الدولي.
8. تقوية الدبلوماسية الاقتصادية لخدمة المصالح الاقتصادية والتجارية والاستثمارية.

البرنامج الانتخابي

حزب العدالة والتنمية
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⴷ ⵜⵎⵙⵙⵓⵔⵉⵜ
Parti de la Justice et du Développement

الانتخابات التشريعية
ⵜⵉⵙⵙⵉⵏⵉⵏ ⵜⵉⵎⵓⵔⴰⵙⵉⵏ
الأربعاء 23 شتنبر 2026
ⵎⵔⵔⴰⵡ 23 ⵛⵜⴰⵏⴱⵉⵔ 2026

من أجل تحقيق كـــــرامة المواطـــــن

بماذا نلتزم؟

ترسيخ مصداقية الاختيار الديمقراطي
وفعلية الحقوق والحريات
ومحاربة الفساد وتسريع الرقمنة

أسرة قوية وعدالة مجالية
ومجتمع متضامن

تكريس الحق في تعليم ذي جودة

تكريس الحق في
تغطية صحية فعلية

تيسير حياة المقاولة ودعم إنتاجيتها
وتكريس تنافسية
وشفافية العلاقات الاقتصادية

تكريس الحق في
الشغل اللائق

البرنامج الانتخابي

حزب العدالة والتنمية
ⵜⴰⵣⵎⵔⵜ ⵏ ⵜⵎⵣⴷⴰⵖⵜ ⴰ ⵜⵎⵏⵎⵉⵔⵜ
Parti de la Justice et du Développement

برنامج الطموح والواقعية والمصداقية

للانتقال من و اقع اليأس إلى و اقع الكرامة

من	تراجع وانحسار الخطاب والفعل السياسي والحقوقي
إلى	إعادة الاعتبار للسياسة وتكريس الحقوق والحريات الدستورية

من	التحكم والهيمنة والاستفراد بالتشريع
إلى	تكريس الاختيار الديمقراطي والتشاركية

من	التهرب من المسؤولية وغياب الاستباقية
إلى	ربط المسؤولية بالمحاسبة والمبادرة

من	استغلال النفوذ وخدمة المصالح الخاصة
إلى	الحرص على المصلحة العامة والتفاني في خدمة المصالح المشروعة للمواطنين والمواطنات

من	اقتصاد الريع وتضارب المصالح والاحتكار
إلى	اقتصاد الإنتاج والمنافسة الشريفة وتكافؤ الفرص

من	الدعم العمومي الريعي وغير المنتج
إلى	الدعم المرتبط بالأثر على المواطن وعلى والنمو والتشغيل

ومن احتقار المواطن إلى تحقيق كرامة المواطن

البرنامج الانتخابي

حزب العدالة والتنمية
ⵔⵔⴱⵓ ⵏ ⵜⵎⵙⵎⵓⵔⵜ ⴷ ⵜⵎⵏⵎⵜ
Parti de la Justice et du Développement

بسم الله الرحمن الرحيم

الانتخابات التشريعية
الأربعاء 23 شتنبر 2026

البرنامج الانتخابي
لحزب العدالة والتنمية

من أجل تحقيق كرامة المواطن

تكريس الحق:

في تعليم ذي جودة

وتغطية صحية فعلية

وشغل لائق

ومجتمع متضامن

حزب العدالة والتنمية
Parti de la Justice et du Développement

البرنامج الانتخابي